

Distr.: General
23 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بمقرري الجمعية العامة ٤٦٦/٥٢ و ٤٧٥/٥٣، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل إبلاغها، بصورة منتظمة، بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. ويتضمن التقرير نتائج الموافقات خلال السنة، بما في ذلك دورتي التمويل الثالثة عشر والرابعة عشر اللتين عقدتا في عام ٢٠٠٣، ومعلومات عن التقدم المحرز في كل مجال من مجالات التركيز البرنامجي، ووصفا لأنشطة الصندوق في مجال الدعوة وبناء الشراكات. ويكمل هذا التقرير المعلومات الواردة في التقارير السابقة للأمين العام (A/53/700 و Add.1، و A/54/664 و Add.1-3، و A/55/763 و Corr.1، و A/57/133، و A/58/173).

* A/59/150.

300804 240804 04-43875 (A)



وسوف تلاحظ الدول الأعضاء أنه تم برجة ما مجموعه ٧٣,٧ مليون دولار لسنة ٢٠٠٣. ولدى توزيعها حسب المجال البرنامجي، جرى توزيع المنح لهذه السنة على النحو التالي: صحة الطفل، ٤٤ مليون دولار لتسعة مشاريع؛ والسكان والمرأة، ٦,٢ مليون دولار لـ ١٤ مشروعاً؛ والبيئة، ١٨,٤ مليون دولار لـ ١٨ مشروعاً؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان، ٢,٩ مليون دولار لخمس مشاريع، و ٢,٢ مليون دولار لأربعة مشاريع تقع خارج نطاق المجالات المواضيعية الأربعة. ومنذ تأسيس الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، تم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ برجة ٥٦٣ مليون دولار.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٣-١		أولا - مقدمة
٥	٤٤-٤		ثانيا - البرنامج
٥	١٢-٥		ألف - صحة الطفل
٧	٢١-١٣		باء - السكان والمرأة
١٠	٣٣-٢٢		جيم - البيئة
١٤	٣٩-٣٤		دال - السلام والأمن وحقوق الإنسان
١٥	٤٤-٤٠		هاء - الرصد والتقييم
١٦	٥٢-٤٥		ثالثا - تيسير الشراكات
١٩	٥٦-٥٣		رابعا - الدعوة والشؤون العامة
٢٠	٥٨-٥٧		خامسا - جولات التمويل
٢١	٦٢-٥٩		سادسا - الترتيبات التشغيلية والمالية
٢٢	٦٤-٦٣		سابعا - الاستنتاجات

المرفقات

٢٤		الأول - تشكيل المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
٢٥		الثاني - المشاريع الممولة من مؤسسة الأمم المتحدة حسب مجال البرنامج

أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٣، واصل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية الاضطلاع بدوره كمركز تنسيق للشراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمساهمة روبرت إي. تيرنر لدعم قضايا الأمم المتحدة. وتعاون الصندوق، بهذه الصفة، مع منظومة الأمم المتحدة لتحديد المشاريع المتكررة وذات التأثير المرتفع المتسقة مع الأطر البرنامجية لصحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والبيئة؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وجرى التركيز بصفة خاصة على العمل مع الشركاء المنفذين، على أساس المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تنفيذ المقترحات المشتركة على الصعيد القطري، والمتسقة مع التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، جرى تخصيص ما مجموعه ٥٦٣ مليون دولار (بما في ذلك التمويل المشترك) لتمويل ٢٩٢ مشروعاً ذات أنشطة في ١٢١ بلداً وتشارك فيها ٣٥ من مؤسسات الأمم المتحدة منذ بداية الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في عام ١٩٩٨. وبلغ المبلغ التراكمي للتمويل المشترك من شركاء التمويل الآخرين ١٨٨ مليون دولار أو ٣٣ في المائة من إجمالي المنح المعتمدة.

٢ - وقد تزايد الطلب أيضاً على الصندوق لإسداء المشورة إلى القطاع الخاص والمؤسسات فيما يتعلق بخيارات الشراكة مع النظام الموحد للأمم المتحدة، فضلاً عن تيسير بناء الشبكات وإمكانيات جمع الأموال دعماً لقضايا المنظمة، بما في ذلك مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي ذلك الجانب من عملياته، استرشد الصندوق ببرنامج الإصلاح الجاري للأمين العام وبالأهداف الإنمائية للألفية. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى التزام مؤسسة الأمم المتحدة لمنظومة الأمم المتحدة بأن يبحث عدد من الشركاء الآخرين عن سبل العمل مع المنظمة.

٣ - وأصبح الصندوق بمثابة غرفة مقاصة للمعلومات المتعلقة بالشركات وميسراً لفرص التمويل للأمم المتحدة. وترى عادة الوكالات، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، ومؤسسة الأمم المتحدة أنه من المفيد أن يساعد الصندوق في بناء الشبكات والتحالفات والشراكات الرئيسية. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أحاب الصندوق على نحو ٢٠٠ استفسار وردت إليه من مختلف الكيانات المهتمة بالشراكات؛ وورد ١٢٣ من تلك الطلبات في عام ٢٠٠٣ وحده.

ثانياً - البرنامج

٤ - وترد أدناه مناقشة أكثر تفصيلاً للبرامج والمشاريع الرئيسية التي يجري تنفيذها في ظل الأطر البرنامجية الأربعة: صحة الطفل؛ والبيئة؛ والسكان والمرأة؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

ألف - صحة الطفل

٥ - يركز برنامج صحة الطفل على مجالات منتقاة لأهداف وأولويات الأمم المتحدة، كما ورد في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠. واتخذت أنشطته نهجاً وقائياً لصحة الطفل وتسعى إلى ضمان أن تسهم التدخلات الممولة من مؤسسة الأمم المتحدة في تعزيز البنية التحتية للصحة العامة والقدرات في البلدان النامية.

٦ - وتضم حافظة صحة الطفل ٥٣ مشروعاً، تبلغ قيمتها ٢٤٣ مليون دولار تغطي المجالات الإطارية التالية: القضاء على شلل الأطفال، ومنع التدخين؛ وخفض معدل وفيات الأطفال عن طريق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتقديم المغذيات الدقيقة، وتحسين عملية التحصين واستمرارها؛ وتعزيز معارف وممارسات الصحة المجتمعية؛ والمشاريع التي تقع خارج نطاق الإطار.

٧ - وفي عام ٢٠٠٣، تمت الموافقة على ٤٤ مليون دولار لصحة الطفل. واستمر تعزيز نظم الصحة العامة عن طريق مكافحة الحصبة في أفريقيا والقضاء على شلل الأطفال باعتبارهما من أولويات التمويل في تلك الحافظة.

٨ - واستجاب التمويل الجديد أيضاً في عام ٢٠٠٣ للحاجة إلى إعادة بناء النظام الصحي في العراق. وقُدمت بالاشتراك مع وزارة خارجية الولايات المتحدة منحة للتخطيط لمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إنشاء مناطق خالية من ذبابة تسي تسي في أفريقيا. وستستخدم الأموال لتيسير إعداد وثائق جمع الأموال وتنظيم اجتماعات المانحين.

٩ - وقُدمت منحة إلى منظمة الصحة العالمية لتعزيز التعاون فيما بين البلدان في مجالات المراقبة، والتأهب للأوبئة، ومكافحة الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال، والحصبة، والحمى الصفراء، ودودة غينيا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتدعم منحة إضافية لمنظمة الصحة العالمية إدماج مبادرات الأمراض المعدية على مستوى المقاطعة في أفريقيا، بهدف زيادة كفاءة وفعالية استخدام موارد الصحة المتاحة على الصعيد القطري وتنسيق المشاركة في الشراكات.

١٠ - وتم إحراز تقدم في مشاريع جارية في عام ٢٠٠٣. وتواصل اكتساب القوة شراكة الحصبة الناجحة بين مؤسسة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والصليب الأحمر الأمريكي، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر. وفي عام ٢٠٠٣، شنت الحكومات في تسعة بلدان أفريقية حملات واسعة النطاق للتحصين ضد الحصبة بالتعاون مع اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والصليب الأحمر الأمريكي، وشركاء ثنائيين. وجرى تحصين نحو ٤٦,٨ مليون طفل - ٩٨ في المائة من السكان المستهدفين. وجرى تحصين أكثر من ١١٥ مليون طفل في ٢٢ بلدا بتكلفة تقل عن دولار واحد لكل طفل منذ بداية المشروع في عام ٢٠٠١. وبلغت مساهمة مؤسسة الأمم المتحدة حتى الآن ٣٠ مليون دولار من الأموال الأساسية و ٥٥ مليون دولار من الأموال المقابلة.

١١ - وفي نهاية عام ٢٠٠٣، تم القضاء على شلل الأطفال في جميع البلدان عدا ستة كنتيجة للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، وهو أكبر جهد دولي في مجال الصحة العامة حتى الآن. وركز تحول تكتيكي طرأ على المبادرة، التي أُعلنت في أيار/مايو ٢٠٠٣، على استخدام الموارد المالية إلى حد كبير في المناطق المتبقية الموبوءة بشلل الأطفال. وتستأثر نيجيريا والهند وباكستان ومصر، على سبيل المثال، حالياً بنسبة ٦٥ في المائة من ميزانية المبادرة. وبما أن القضاء على شلل الأطفال قد تحقق، فقد جرى توسيع نطاق البنية التحتية لمراقبة شلل الأطفال لكي تشمل الأمراض الأخرى ذات الأولوية التي يمكن الوقاية منها بالتحصين. وجرى توزيع الأفراد المدربين من الموظفين الوطنيين على أنشطة التحصين الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مكافحة الحصبة والمراقبة المتكاملة للأمراض في بعض المناطق.

١٢ - وأوشك على الانتهاء الدعم المقدم من مؤسسة الأمم المتحدة لمنع التدخين، وهو أحد المجالات الأولى التي حصلت على دعم المؤسسة. غير أن المشاريع الجارية تواصل إظهار نتائج إيجابية. وعلى سبيل المثال، تعمل حملة "تحويل تيار الغضب" إلى مكافحة التدخين في جميع أنحاء العالم على بناء قدرة المنظمات غير الحكومية على مكافحة التدخين، ولا سيما في البلدان النامية. ويلقى هذا الدعم من تقديم منح أولية من أجل المبادرات ذات الصلة والفعالة، لا سيما تلك التي تدعم التوقيع على الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ والتصديق عليها وتنفيذها على الصعيد القطري. وقُدمت ١٦ منحة صغيرة تتراوح بين ٢ ٠٠٠ دولار و ٨ ٠٠٠ دولار في أربعة مناطق لمنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٣.

باء - السكان والمرأة

١٣ - في عام ٢٠٠٣، اعتمد ما مجموعه ٦,٢٥ مليون دولار للمشاريع في حافظة السكان والمرأة، بحيث بلغت قيمة الحافظة الإجمالية ١٢٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي الوقت الحالي، تشمل تلك الحافظة ثمانين مشروعاً، بما فيها ثمانية مشاريع تم إقرارها في عام ٢٠٠٣. ويتولى شركاء صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تنفيذ المشاريع القطرية والعالمية، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٤ - وواصلت المشاريع المعتمدة في عام ٢٠٠٣ تشجيع قيام بيئة اجتماعية داعمة للمراهقات، وتحسين نوعية الخدمات الصحية الإنجابية، وزيادة الوصول إلى معلومات الصحة الإنجابية وخفض الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويشمل عدد كبير من المشاريع نهجاً شاملة لعدة قطاعات ومتعددة القطاعات تضم قضايا الفقر والتنمية الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وظلت المشاريع الممولة من مؤسسة الأمم المتحدة تركز على تعزيز التعاون فيما بين برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها، وما فتئت هذه المشاريع ترصد عن كثب من أجل تحقيق تفهم أفضل للتحديات وللقيمة المضافة التي يتميز بها التنفيذ المشترك.

١٥ - وتركز حافظة السكان والمرأة حالياً على مجالين ذوي أولوية. ويتمثل المجال الأول في دعم جهود الأمم المتحدة لتحسين نوعية الصحة الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء العالم، ويتمثل المجال الثاني في تشجيع التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمراهقات والنساء.

١٦ - واحتفظت الحافظة بتركيز أساسي على النساء والفتيات، نظراً لاستمرار حرمانهن من المركز المتكافئ في كثير من الثقافات والبلدان والأطر السياسية، وكذلك من الوصول المتكافئ إلى خدمات الرعاية الصحية والخدمات الحيوية الأخرى. وواصلت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، في إطار مبادرة "إعمال حقوق المشاركة والتنمية للمراهقات" الممولة من مؤسسة الأمم المتحدة، على تحسين حياة المراهقات عن طريق النهوض بطاقتن الاجتماعيتين والاقتصاديتين وقدراتهن على الإسهام في المجتمع. وجرى عن طريق هذه المبادرة إضفاء الصيغة المؤسسية على مشاركة المراهقين

وجرى إدماج قضايا المراهقين وحقوقهم في عمليات وضع السياسات. واستنادا إلى منحة قدمتها في عام ٢٠٠٢ مؤسسة الأمم المتحدة إلى اليونيسيف/الأردن لتحسين المشاركة في تعزيز صحة المراهقات ونمائهن، يتولى مشروع معارف المراهقين ونمائهن، الذي أقر في عام ٢٠٠٣، توسيع المبادرة بالتركيز على تشجيع قيام بيئة مواتية في مجال السياسات من أجل تحسين صحة ونماء المراهقين، وتعزيز قدرة المنظمات العامة وغير الحكومية على تقديم الخدمات للشباب.

١٧ - ويعتبر الاستثمار في مجال المراهقات وتمكينهن إحدى أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة والكفاءة للنهوض ببرامج التنمية. وبدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونيسيف، من خلال مبادرة مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية لـ "لتحسين الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمراهقات"، في بذل جهد تعاوني لتطبيق الأطر الصحية والمتعلقة بحقوق الإنسان على مختلف المشاريع العالمية. وشملت الجهود توفير القدرات التقنية في مجال الخدمات الصحية وخدمات الدعم الاجتماعي، مع تشجيع قيام بيئة مواتية في مجال السياسات، واستخدام منهجيات البحث لوضع برامج ترمي إلى إيجاد بدائل فعالة لحالات الزواج المبكر. وتتسبب زيجات المراهقين عادة في حرمان الفتيات في العالم النامي من فرص هائلة، بما في ذلك التعليم، والأسرة ومصادر أخرى للدعم الاجتماعي، ومعرفة خدمات الصحة الإنجابية والحصول عليها. وستركز المبادرة المتعددة الوكالات، والقائمة حاليا في مراحل التخطيط في بنغلاديش وإثيوبيا والهند، على تحسين رفاه الطفلة وإنشاء شراكات والعمل على استمرارها مع مختلف الوكالات من أجل اتخاذ الخطوة التالية في هذا البرنامج.

١٨ - وقد حققت مبادرة مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية لـ "تحسين نوعية الرعاية في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية"، التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠١، تقدما هائلا في عام ٢٠٠٣، وأسهمت بصورة كبيرة، على المستوى الشعبي في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويتولى مشروع "أصوات أقوى من أجل الصحة الإنجابية" تزعم الجهود لتعزيز الحقوق الصحية وحقوق الإنسان، واستخدام نهج يركز على الطلب لتحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية. ونتج هذا البرنامج عن منحة للتخطيط قُدمت في عام ٢٠٠١ ويعمل على النهوض بالنهج التي تركز على الطلب في مختلف السياقات في ثلاثة بلدان، تمثل أفريقيا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وأمريكا اللاتينية (بيرو)، ووسط آسيا (قيرغيزستان). ويرمي المشروع إلى تحسين نوعية الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية المقدمة إلى المجتمعات المحلية، لا سيما إلى الشباب والنساء، عن طريق تمكين المجتمعات المحلية بواسطة حملات التوعية بالحقوق والتعبئة. ويعمل

المشاركون في المشروع مع مقدمي الخدمات الصحية لتحسين نوعية الرعاية الصحية الإنجابية، واستحداث شراكات بين المجتمعات المحلية والنظام الصحي لتحقيق نوعية محسنة للرعاية الصحية والإنجابية والتي تستجيب لاحتياجات ومناظير تلك المجتمعات. ويعمل المشروع، الذي يتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان قيادته في بيرو بدعم من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

١٩ - وأخذت أيضا الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بنهج جديد ومبتكر لتحسين نوعية الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية عن طريق استحداث نماذج للصلات بين السكان والبيئة. وتدعم هذه المنحة الرائدة، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣، وضع اقتراح يستند إلى الأدلة بواسطة وكالات متعددة تابعة للأمم المتحدة من أجل القيام بتدخلات متعددة القطاعات أساسها الحقوق لتحسين الصحة الإنجابية والخيار المستنير في مجال تنظيم الأسرة، وتحسين سبل كسب الرزق، والإدارة المجتمعية لحفظ البيئة. ويركز المشروع على غابات لاكاندونا المطيرة في المكسيك ويشمل مجتمعات محلية في محيط محمية مونتس أزولس للمحيط الحيوي.

٢٠ - وواصلت مؤسسة الأمم المتحدة أيضا الإقرار بالآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدمت لذلك المزيد من الدعم لمبادرات في أفريقيا الجنوبية ترمي إلى منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب، وتعبئ أصحاب المصلحة والمناخين حول هذه المسألة الحيوية. وتلقت مشاريع مبادرة الشباب بأفريقيا الجنوبية تمويلا تكميليا لمواصلة عملها في أنغولا وليسوتو وسوازيلند.

٢١ - وحفزت الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية الزخم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء على الفقر عن طريق مبادرة في مجال آليات التمويل المتناهي الصغر. وقُدمت منحة لتطوير الشراكات مدتها سنة واحدة لتحديد مصادر التمويل المستدامة في المستقبل، وتزويد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بأدوات ومنتجات أولية لتحديد وبلوغ ودعم احتياجات أفقر العملاء، ولا سيما المرأة والشباب. وترتبط الخدمات المالية المقدمة للعملاء ببرامج التعليم التي تزيد من فرص بقاء الطفل، وتحسين الصحة الإنجابية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

جيم - البيئة

٢٢ - تتمثل الأولويتين الرئيسيتين للتمويل في مجال البيئة فيما يلي: (أ) التنوع البيولوجي، (ب) الطاقة المستدامة وتغير المناخ، ويوجه كل منهما إطار برنامجي منفصل. وجرى برمجة ما مجموعه ١٨,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ من أجل ١٧ مشروعاً في مجال البيئة، وتبلغ قيمة المحافظة الإجمالية للبيئة ١٣٤,٥ مليون دولار حتى الآن، تشمل ٦٢,٥ مليون دولار موجهة إلى أنشطة التنوع البيولوجي، و ٤٦,٥ مليون دولار لدعم للطاقة المستدامة وجهود تغير المناخ، و ٢٥,٥ مليون دولار لمشاريع البيئة التي تقع خارج الإطارين.

١ - التنوع البيولوجي

٢٣ - تعد النظم الإيكولوجية المستدامة والأنواع التي تعتمد عليها في معيشتها أمراً لا غنى عنه لبقاء البشر. غير أن النشاط البشري يواصل التأثير بطريقة عكسية على هذه النظم والأنواع بمعدل مثير للانزعاج. وأحرز تقدم مستمر في عام ٢٠٠٣ في اتجاه تنفيذ الإطار البرنامجي المتعلق بالتنوع البيولوجي الذي أيده المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية^(١) ومجلس مديري مؤسسة الأمم المتحدة في الربع الأخير من عام ١٩٩٩. وتتألف استراتيجية التنوع البيولوجي من عنصرين رئيسيين: (أ) مساعدة البلدان النامية على تعزيز العمل الفعال من أجل التنوع البيولوجي عن طريق استهداف المناطق المحمية التي حددتها اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعام ١٩٧٢ المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي وتنفيذ الأهداف الرئيسية لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ (ب) تعزيز حماية الشعب المرجانية في جميع أنحاء العالم عن طريق دعم التنفيذ الاستراتيجي لإطار العمل لمبادرة الشعب المرجانية الدولية التي اعتمدها ٨٠ دولة في عام ١٩٩٥.

٢٤ - واعتباراً من عام ٢٠٠٠، تولى برنامج الإدارة المجتمعية لحفظ المناطق المحمية مهمة الإدارة النموذجية لنهج مبتكر لحفظ المناطق المحمية في ستة مواقع للتراث العالمي في بليز، وجمهورية ترازيا المتحدة، ودومينيكا، والفلبين، وكينيا، والمكسيك. وتمثل هدف البرنامج في بيان كيف يمكن للمبادرات على مستوى المجتمعات المحلية أن تزيد بصورة ملموسة فعالية حفظ التنوع البيولوجي في المناطق المحمية ذات الأهمية العالمية. وتنفذ المبادرة، التي بدأت في آذار/مارس ٢٠٠٠، بإشراف برنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويبلغ تمويله الإجمالي ستة ملايين دولار، بما في ذلك ٣ ملايين دولار من مؤسسة الأمم المتحدة و ٣ ملايين دولار من مرفق البيئة العالمية.

٢٥ - ويعالج برنامج الإدارة المجتمعية لحفظ المناطق المحمية قضيتين رئيسيتين لإدارة المناطق المحمية. وتتعرف الأولى بالحاجة إلى حفظ التنوع البيولوجي لنظم إيكولوجية كبيرة نسبياً

بالعمل على مستوى يشمل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية ومختلف أشكال استخدام الأراضي. وتسلم الثانية بأن جهود حفظ التنوع البيولوجي تتعرض لضغط متزايد لبيان كيف يمكنها الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية وتخفيف حدة الفقر، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى الآن، استخدم نحو ثلثي ميزانية المشروع الإجمالية لتقديم ١٥٣ منحة صغيرة لدعم أنشطة ميدانية لمنظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية.

٢٦ - ودلت فرص توليد الدخل المدعومة من المشروع على جدوى السبل البديلة لكسب العيش في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية. وقدم البرنامج أيضا إسهاما هاما في بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية كما قام ببناء شبكة محلية قوية لجماعات على صعيد المجتمعات المحلية ملتزمة بحفظ وإدارة مواقع التراث العالمي.

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٣، أولى اهتمام خاص بتعزيز حفظ التنوع البيولوجي في مناطق الصراع المسلح. وعلى سبيل المثال، تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد أغنى البلدان في أفريقيا بالتنوع البيولوجي وتعتبر موطنًا لعدد كبير من الأنواع المستوطنة، مثل البونوبو، والغوريلا، والأوكابي، وآخر قطع بقي على قيد الحياة من وحيد القرن الأبيض. ويضم البلد نصف الغابات الاستوائية المطيرة المتبقية في أفريقيا، وتُمن الموجود منها في العالم. ويوضح التنوع البيولوجي غير العادي للبلد لماذا جرى اعتبار خمس مناطق محمية بها كمواقع للتراث العالمي لقيمتها العالمية الفريدة.

٢٨ - وأثر عقد من الصراع المسلح وعدم الاستقرار بشدة على حفظ مواقع التراث العالمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونتج عن ذلك وضع جميع المناطق الخمس على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. وفي عام ١٩٩٩، تولت دائرة الحدائق الوطنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية (المعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة)، بالاشتراك مع مركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو ومجموعة من المنظمات الدولية لحفظ الطبيعة وضع برنامج للطوارئ لإنقاذ مواقع التراث العالمي لهذا البلد. وأقرت مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في عام ٢٠٠٠ المشروع الناتج بمعدل ٢,٩ مليون دولار. وأسهمت حكومة بلجيكا أيضا بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في البرنامج.

٢٩ - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية تولى المشروع دعم عمليات حفظ ميدانية حيوية في مواقع التراث العالمي الخمسة، بما في ذلك دفع المرتبات لـ ١ ١٠٠ من حراس الحدائق بجمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكينهم من مواصلة حماية المواقع من الصيادين المسلحين بكثافة ومن التهديدات الأخرى. ويقدم المشروع أيضا المعدات الميدانية الأساسية والنظم الراسخة لإنفاذ القوانين والرصد الإيكولوجي التي تمكن مديري المواقع من استهداف

المخاطر والتخفيف من حدتها بصورة أفضل. وحظيت هذه المبادرة باهتمام وثناء ملحوظين من جانب دوائر الحفظ الدولية لأنه دلل على أنه يمكن حتى في مناطق الاضطراب والصراع، وهي مسألة أساسية بالفعل، تقديم الدعم الفعال لأنشطة حفظ التنوع البيولوجي. وبإبرام الاتفاق السياسي مؤخرًا بين الحكومة ومختلف الجماعات المتمردة، جدد عدد كبير من المانحين الرئيسيين، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اهتمامهم بحفظ التنوع البيولوجي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ - الطاقة المستدامة وتغير المناخ

٣٠ - يتمثل الهدف الكلي للإطار البرنامجي للطاقة المستدامة وتغير المناخ في تقديم التنمية البشرية والتخفيف من حدة تغير المناخ عن طريق تعزيز خدمات وتكنولوجيات الطاقة المستدامة والمراعية لاعتبارات السوق والنظيفة. وتعتبر أيضا الطاقة المستدامة إحدى الأولويات الرئيسية الخمس وهي المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي التي أعلنها الأمين العام في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من أنه لا يوجد هدف محدد من الأهداف الإنمائية للألفية يستهدف الطاقة، فإنه يجري تعزيز هدي تخفيف حدة الفقر والاستدامة بصورة ملموسة بالحصول على مصادر الطاقة النظيفة.

٣١ - والمثال على هذا هو مشروع "الترويج للتكنولوجيا الشمسية لتسخين المياه". وتمتلك الصين صناعة راسخة للطاقة الشمسية التجارية والتي تصنع وتبيع أنظمة شمسية لتسخين المياه. بيد أن النوعية السيئة وطبيعة الصناعة الشمسية المجزأة في الصين تحد عادة من غزو الأسواق على نطاق واسع ونمو الأسواق في الأجل الطويل. وتقدم مؤسسة الأمم المتحدة الدعم لمشروع تبلغ تكلفته ١,٨ مليون دولار وتتولى تنفيذه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة للنهوض بتكنولوجيا الطاقة الشمسية باعتبارها بديلا فعالا لتكلفة استهلاك الفحم لإنتاج مياه ساخنة في القطاع السكني بالصين. وتشمل أنشطة المشروع وضع معايير وقواعد لإدماج سخانات المياه الشمسية في تصميم المباني وتشديد مباني للعرض مزودة بأنظمة شمسية لتسخين المياه في مدن عديدة، وإجراء حوار بشأن السياسات يتسم بالإقدام، ووضع استراتيجية لتوعية الجماهير. وتجاوز أداء المشروع حتى الآن التوقعات. وقام مقاولو العقارات بالقطاع الخاص باستثمارات عينية هائلة لتشديد المباني المخصصة للعرض. واعتمدت أربع حكومات إقليمية أنظمة للمباني السكنية لتشجيع على إدخال أنظمة الطاقة الشمسية في أعمال التشييد الجديدة. وأحرز المشروع أيضا تقدما ملموسا على طريق وضع معايير وقواعد وطنية لإدخال الأنظمة الشمسية

لتسخين المياه والتي من المحتمل أن تؤدي في المقابل إلى انتشار التوسع في سوق تسخين المياه بالطاقة الشمسية في الصين.

٣٢ - وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، قدمت مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية الدعم لجهود منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وشركائها لإقامة برنامج نموذجي لزيادة الفعالية التقنية لأجهزة الحركات إلى الحد الأمثل في مقاطعتين بالصين (شانغهاي وجيانغسو). ويدعم هذا البرنامج جهود المؤسسات المناظرة الصينية لإنشاء وتدريب شبكة من الخبراء التقنيين لمساعدة المصانع على تنفيذ مشاريع تحسين أجهزة الحركات. وتشمل النتائج حتى الآن لهذه المبادرة وقيمتها ١,٥ مليون دولار: تدريب أكثر من ٤٠٠ مدير ومهندس بالمصانع الصينية على أساليب زيادة الفعالية التقنية لأجهزة الحركات؛ واستكمال التقييمات التقنية لـ ٢٥ مصنعا على الأقل لمساعدتها على تحديد وإنشاء مشاريع زيادة الفعالية التقنية لأجهزة الحركات؛ والقرار المترتب على ذلك للعديد من المصانع بإدخال تحسينات على كفاءة استخدام الطاقة كنتيجة لتقييمات المصانع. وأسفر المشروع عن استحداث كادر ذي مهارات عالية من أخصائيي كفاءة استخدام الطاقة الصناعية القادرين على أداء خدمات زيادة الفعالية التقنية لأجهزة الحركات على أساس مستمر إلى الصناعة الصينية عن طريق المراكز الإقليمية لحفظ الطاقة. وعلاوة على ذلك، بدأ وضع معايير وطنية للتشغيل الكفء للمحركات والمراوح والمضخات وسيُستكمل في عام ٢٠٠٤. وأدت تلك الأنشطة إلى إدراج المشروع باعتباره مشروعاً ضمن حفنة من المشاريع الرئيسية لتوفير الطاقة في الخطة الخمسية العاشرة للصين (٢٠٠١-٢٠٠٥).

٣٣ - ولا تُعتبر تنمية الطاقة مجرد مسألة تتعلق بالتكنولوجيا؛ وهي أيضاً مسألة تتعلق بالمال وبالبيئة المحلية القانونية والتنظيمية وبيئة قطاع الأعمال المحلي. وتُعتبر آليات التمويل المبتكرة (لاجتذاب الاستثمار و/أو خفض تكلفة الائتمان لإبراء أصحاب مشاريع الطاقة من الديون)، والإصلاح التنظيمي والدعوة أدوات هامة لتحويل الأسواق وإعادة توجيه الاستثمار في الطاقة. وتعمل مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وتحالف المستقبل من أجل الطاقة معاً لتحديد نماذج ناجحة لتمويل وتطوير الطاقة المستدامة، مثل مشاريع تطوير مؤسسات الطاقة الريفية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي يمكن تكرارها على نطاق واسع بدعم مالي إضافي.

دال - السلام والأمن وحقوق الإنسان

٣٤ - في عام ٢٠٠٣، تمت الموافقة على مبلغ إجمالي قدره ٢,٩ مليون دولار للمشاريع المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان؛ وبذلك بلغت القيمة الإجمالية لتلك الحافظة التي تضم ١٩ مشروعا ٤٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٣٥ - وتتعلق أغلبية المشاريع المعتمدة في عام ٢٠٠٣ بتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وكذلك تقديم الدعم لأنشطة منع الصراعات. ويُعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة الشريكان الأساسيان في هذه المشاريع.

٣٦ - وواصلت مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تقديم الدعم للمشاريع في ميدان منع الصراعات، وهو التزام يتمشى مع تأكيد الأمين العام على الحاجة إلى الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع الصراعات العنيفة. وفي عام ٢٠٠٣، تمت الموافقة على مبادرة مشتركة مبتكرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة ترمي إلى بناء القدرات الوطنية لمنع الصراعات. وسيضطلع المشروع بما يلي: (أ) مساعدة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على تطوير كفاءة أكبر للمساعدة في التوصل إلى تسوية سلمية للتراعات العنيفة المحتملة في بلدان متقاة (بما فيها غانا وغينيا وكنيا واليمن)؛ (ب) كفالة إدماج منع الصراعات في آليات البرمجة بالأمم المتحدة في الميدان.

٣٧ - وفي مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون، وافقت مؤسسة الأمم المتحدة على مشروع اقترحته إدارة الشؤون السياسية ويسعى إلى تعزيز الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن في أمريكا اللاتينية. وعن طريق إقامة عدد كبير من المشاريع النموذجية المتعلقة بتعزيز سياسات الأمن التعاوني وتدابير بناء الثقة، ودعم الإدارة والرقابة المدنية للقوات المسلحة، وتطوير القدرة الوطنية في مجال الأمن والدفاع، يهدف المشروع إلى الإسهام في تطوير نهج متكامل لإصلاح قطاع الأمن.

٣٨ - وفي مشروع ثان يتعلق بالحكم الرشيد، واصلت مؤسسة الأمم المتحدة تقديم دعمها لمشروع جاري يتعلق بتعزيز سيادة القانون في الدول العربية. واستكملت أنشطة المشروع في الأردن ولبنان والمغرب واليمن بأنشطة في العراق، حيث يجري حاليا تجميع المعلومات بشأن النظام القانوني القائم. وستجري إتاحة هذه المعلومات للدوائر الأوسع نطاقا للخبراء القانونيين المشاركين في عملية إعادة البناء في العراق بعد انتهاء الصراع.

٣٩ - وتمت الموافقة أيضا في عام ٢٠٠٣ على مشروع يسعى إلى تعزيز دور حقوق الإنسان في العالم النامي عن طريق إشراك الخبراء القانونيين، والأكاديميين، والمنظمات غير

الحكومية، والجامعات في بلدان الجنوب لإقامة شبكات فعالة لحقوق الإنسان. وستكون هذه الشبكات مفيدة أيضا في إقامة روابط عمل أقوى بين تلك العناصر الفعالة والأمم المتحدة. وعن طريق دعم أعمالهم وتعزيز الحوار بين الأكاديميين والمهنيين، ستعمل هذه المبادرة على تيسير الفكر الابتكاري والعمل في ميدان حقوق الإنسان. ويقدم المشروع مثالا آخر على استمرار التزام مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بدعم دور المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان.

هاء - الرصد والتقييم

٤٠ - يتمثل الهدف المتوخى من استراتيجية الرصد والتقييم التي وضعتها مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في كفالة وجود آليات لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في كل برنامج من البرامج الرئيسية واستخدام الموارد بطريقة فعالة من حيث التكلفة وتتسم بالكفاءة. وفيما يلي المبادئ الإرشادية في هذا المسعى:

- (أ) استخدام ما هو متاح لأقصى مدى ممكن؛
- (ب) الاستعانة إلى أقصى حد بكيانات الأمم المتحدة في مجالي الرصد والتقييم؛
- (ج) الاستفادة من الدروس المستفادة لوضع البرامج في المستقبل ورواية قصة نجاح الأمم المتحدة؛

(د) قصر الجهود الجديدة المبذولة في مجال الرصد والتقييم على الحالات التي يكون فيها الاستخدام الفعال للمعلومات التي تم جمعها مكفولة، وبعد تحديد المستخدمين المستهدفين للمعلومات.

٤١ - كما تبين استراتيجية الرصد والتقييم التي وضعتها المؤسسة والصندوق بين الأنشطة الأربعة التالية المستقلة، ويندرج النشاط الأول والثاني في إطار الرصد ويندرج النشاط الثالث والرابع في إطار التقييم، وهي: (أ) إعداد تقارير مرحلية سنوية عن البرامج؛ (ب) إعداد تقارير دورية عن الشؤون المالية والميزانية؛ (ج) القيام على مستوى المشاريع بتقييم المدخلات أو النواتج أو النتائج أو الآثار؛ (د) التقييم البرنامجي لمجموعات المشاريع وللمواضيع التي تشمل عدة مشاريع أو التي تُعتبر ذات أهمية بالنسبة لأولويات المؤسسة والأمم المتحدة وتعزيز المؤسسات.

٤٢ - وعقب بدء العمل في عام ٢٠٠٢، واصل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية دفع الأطر البرنامجية لمؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية لكي تتفق مع أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٣. ودعما لذلك الجهد،

شجع الصندوق قيام علاقة عمل مع مكتب حملة الألفية لضمان دعم شراكات الأمم المتحدة للأهداف كلما أمكن ذلك. ويشارك الصندوق أيضا في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٤٣ - وخلال عام ٢٠٠٣، جرى استكمال ٥٣ نشاطا وجرى تقييم تقارير نهائية، وقدم ١٨٨ مشروعا جاريا تقاريرها المرحلية السنوية، والتي جرى تحليلها. وجرى عملية تتبع نصف سنوي لمعدلات التنفيذ على أساس التقارير المالية والتعليقات على البرامج المقدمة للشركاء، وقام موظفو البرامج بزيارات ميدانية (بالاشتراك مع الشركاء المنفذين لتلك المشاريع إما لاستخلاص دروس مستفادة فيما يتعلق بتقديم منح في المستقبل وعرض قصة نجاح الأمم المتحدة أو لأغراض تصحيح المسار). وعلاوة على ذلك، أُجري ١٣ استعراضا للحواظ مع الشركاء المنفذين الرئيسيين (في هذه الجلسات المعمقة، تم استعراض التقدم المحرز في جميع المشاريع ودارت مناقشات موضوعية بشأن النتائج المطلوب أن تحققها الاستثمارات التي تدعمها مؤسسة الأمم المتحدة)، وبقيت الاتصالات الفعلية الجارية مع مديري المشاريع وموظفي برنامج صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بشأن تقدم المشاريع ونتائجها.

٤٤ - وعملية الرصد والتقييم مهمة جارية، وترمي إلى كفالة أن تظل الأنشطة فعالة وتستفيد من الدروس المستفادة. كما أن تطور أنشطة الصندوق كان متمشيا مع تطور البرامج والانتقال من مشروع إلى برنامج/نهج حل المشاكل، وعزز التغييرات التي طرأت عليها. وكنتيجة لاتباع نهج مواضيعي بدرجة أكبر، أصبحت البرامج أكثر تركيزا، باستخدام جانب رأس المال المساهم في إسهام مؤسسة الأمم المتحدة في تعزيز الموارد المقدمة من شركاء متعددين بفعالية.

ثالثا - تيسير الشراكات

٤٥ - منذ إنشائه في عام ١٩٩٨، تطورت أنشطة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية من التركيز بصورة شبه كاملة على مؤسسة الأمم المتحدة لكي تشتمل على العمل كميسر لإقامة شراكات جديدة للأمم المتحدة مع القطاع الخاص، والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أصبح الصندوق مركزا لتبادل المعلومات بشأن الشراكات وميسرا لفرص التمويل للمنظمة.

٤٦ - وفي السنوات الأولى للشراكة، دعا الصندوق منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم طلبات بشأن تمويل المشاريع. وقد تطورت تلك العملية أيضا نظرا لأن الصندوق قد بذل جهدا متضافرا لتيسير الاتصالات المباشرة بين مؤسسة الأمم المتحدة والوكالات الشريكة للأمم المتحدة، ومما أثبت فعالية في تفهم كل طرف بطريقة أفضل لتوقعات الطرف الآخر، ومكن

الشركاء من التركيز على تقديم دعم أكبر للمشاريع التي هناك حاجة أكبر إليها، وأتاح مجالا أكبر للتفكير الخلاق. وساعدت زيادة الاتصال المباشر التشجيع على قيام علاقة أقوى بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة بينما يواصل الصندوق العمل كآلية مركزية لتسهيل تنفيذ مشاريع الشراكة.

٤٧ - وتواصل الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تعزيز تركيزها على الابتكار في بناء التحالفات بغية تعظيم أثر العمل الخيري للسيد تيرنر، مع التركيز على حل المشاكل. فمبادرة القضاء على شلل الأطفال، على سبيل المثال، هي أكبر أنشطة الصحة العامة الدولية حتى الآن مع برجة أكثر من ٨٥ مليون دولار منذ عام ١٩٩٩. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، تم القضاء على شلل الأطفال من جميع البلدان عدا ٦: أفغانستان، وباكستان، ومصر، والنيجر، ونيجيريا، والهند. وأدى العمل في إطار مبادرة مجموعة الدعوة المعنية بالقضاء على شلل الأطفال، المكونة من مراكز تنسيق من مؤسسة الأمم المتحدة، ومؤسسة روتاري الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف إلى تحديد زعماء مجموعة الدول الثماني التزامهم في مؤتمر القمة الذي عقد في إيفيان بفرنسا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بتقديم الموارد المالية اللازمة للقضاء على شلل الأطفال في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، وافقت منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر القمة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على تقديم التمويل للمبادرة.

٤٨ - ويتيح تعاون الأمم المتحدة مع مؤسسة الأمم المتحدة الفرص لعقد اجتماعات مبتكرة تتناول قضايا الأمم المتحدة، مثل اجتماع القمة التأسيسي للمستثمرين بشأن مخاطر المناخ الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ واستضافته مؤسسة الأمم المتحدة، وائتلاف الاقتصادات المسؤولة بيئيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق. واجتمع المستثمرون المؤسسون الذين يمثلون أكثر من تريليون دولار من رأس المال المستثمر للمرة الأولى لدراسة المخاطر المالية المترتبة على تغير المناخ. وأصدر أمناء الصندوق ومراقبي الحسابات لثماني ولايات ومدن بالولايات المتحدة ورئيسا صندوقين رئيسيين للمعاشات العمالية (نداء من أجل العمل) يتكون من ١٠ نقاط ويطالب لجنة الأوراق المالية والصرف بالولايات المتحدة، ومجالس الشركات، وشركات وول ستريت باتخاذ خطوات صارمة لزيادة قيام الشركات بالكشف عن المخاطر التي يشكلها تغير المناخ على المستثمرين.

٤٩ - وفي السنة الماضية، أقام الصندوق شراكات جديدة مع عدد من الهيئات والمؤسسات والشركات ومنها: مصرف سيتي غروب الخاص ومؤسسة سيتي غروب، ولجنة تشجيع الأعمال الخيرية للشركات، ومجلس المؤسسات، ومركز تنمية التعليم، ومؤسسة أوروبا في

العالم، وشركة هيوليت باكرد، ومؤسسة هيلتون، وشركة ميكروسوفت، وشبكة المؤسسات الأوروبية للتعاون الابتكاري، ومؤسسة ترايسوتر هاوس كوبرز، وغرفة التجارة بالولايات المتحدة، وشركة فودا فون.

٥٠ - وفي عام ٢٠٠٣، تقدم عدد من هيئات الأمم المتحدة إلى الصندوق بطلبات الحصول على الخدمات الاستشارية للشراكة. وعلى سبيل المثال، قام الصندوق بمساعدة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في تورينو، بإيطاليا لتأمين الشراكات من أجل مشروع للبحوث الواسعة النطاق بشأن مكافحة الإرهاب. وأعد الصندوق خلاصة وافية عن المانحين المحتملين للمعهد ويسرّ إجراء اتصالات مع مبادرة التهديد النووي ومقرها واشنطن العاصمة، والتي وافقت على تقديم منحة في أواخر عام ٢٠٠٣ والتي توفر للمعهد الدعم المطلوب بشدة من منطقة خارج أوروبا من أجل الاضطلاع بعمله.

٥١ - وكجزء من جهود بناء الشراكات التي تشمل الجهاز الحكومي الدولي، يعمل الصندوق بصورة وثيقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة. وقدم الصندوق، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدعم لبناء الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات عن طريق الاشتراك في اجتماعات للمائدة المستديرة وندوات لتشجيع إجراء حوار أكبر مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة. واستجابة للتركيز على بناء الشراكات في مرحلة انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في جنيف، عمل الصندوق، وهو عضو مؤسس بفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصورة وثيقة مع الأعضاء الآخرين لوضع مشاريع الشراكات، وشملت فرص الوصول المتكافئة/مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإذاعة الرقمية بواسطة السواتل؛ ومبادرة شركة هيوليت باكرد المتعددة الجوانب للاحتواء الإلكتروني، ومؤتمر مركز تنمية التعليم المعنون "الحكومة الالكترونية من أجل الجميع" ونشر نتائج دراسته المعنونة "مستخدمو قوة التكنولوجيا"؛ واستكشاف شركة ميكروسوفت لفرص التعاون الاستراتيجي مع منظومة الأمم المتحدة.

٥٢ - وتولى الصندوق، دعماً لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية، تسهيل عقد اجتماع لجماعة الشتات الكاريبية حول مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٣. وقد عُقد لتكرار نجاح شبكة أنشئت في عام ٢٠٠٢ مع جماعة الشتات الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمثلت النتيجة في إنشاء شبكة الشتات الرقمي: منطقة البحر الكاريبي، التي شاركت في إنشائها فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتسهيلات من الصندوق. وحصلت

المبادرة أيضا على الدعم من البعثات الدائمة للجماعة الكاريبية لدى الأمم المتحدة، وأمانة الجماعة الكاريبية، وغرفة التجارة والصناعة الأمريكية - الكاريبية.

رابعاً - الدعوة والشؤون العامة

٥٣ - عمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، في تعاون وثيق مع إدارة شؤون الإعلام، ومؤسسة الأمم المتحدة والمؤسسة الشقيقة له وهي صندوق العالم الأفضل، على زيادة نشاطه في مجال جهود الدعوة والشؤون العامة خلال عام ٢٠٠٣، وركز بالذات على زيادة الوعي بأعمال الأمم المتحدة وتحديد شركاء جدد لدعم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤ - ويسهم الصندوق أيضا في حملة الألفية عن طريق الربط بين الشركاء الخارجيين ومكتب حملة الألفية وعن طريق تقديم اقتراحات روتينية بشأن السبل التي يمكن بواسطتها لإحدى المنظمات أن تستخدم هدف واحد أو أكثر من أهداف الألفية كإطار لأنشطتها. ويعمل الصندوق أيضا مع المنظمات الجامعة الرئيسية لتشجيعها على التركيز في عملها على تلك الأهداف. وعلى سبيل المثال، قدم الصندوق المساعدة في عام ٢٠٠٣ إلى مركز المؤسسات الأوروبية لاعتماد الأهداف كإطار عمل له، مع التركيز على دعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأدت زيادة اهتمام المؤسسات الأوروبية بتقديم الدعم للقضايا العالمية إلى قيام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإلقاء الخطاب الرئيسي في الاجتماع السنوي الرابع عشر للجمعية العمومية ومؤتمر المركز المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٥٥ - وأصبح صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بصورة متزايدة مقدما للخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة في إطار دوره كميسر بالاشتراك مع الشركات الخاصة والمجتمع المدني. وحدثت في السنوات الأخيرة بصفة خاصة زيادة ملموسة في عدد الاستفسارات المتعلقة بالمساعدة في مجال الشراكات. وتشمل الأمثلة على هذه الخدمات:

(أ) تسهيل نشر مقالات وأحاديث بواسطة موظفي الأمم المتحدة وأفراد خارجيين بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة: ظهرت مقالات في محافل مثل نشرة **قائع الأمم المتحدة** ونشرة **منشورات البرنامج**. وساعد الصندوق أيضا في نشر مقالات خارج منظومة الأمم المتحدة بقلم كبار موظفي الأمم المتحدة، مثل المقال الافتتاحي بقلم الأمين العام المنشور على موقع شبكة الإنترنت "CNETNews.com" بهدف تعزيز الوعي بعمل الأمم المتحدة المتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية؛

(ب) تجميع خلاصات وافية من أجل كيانات الأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٣ من أجل استخدامها عند التطلع إلى تشكيل شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتغطي تلك الخلاصات الوافية الاتصالات بين المؤسسات والقطاع الخاص التي يرى الصندوق أنها في موقع استراتيجي يمكنها من تشكيل شراكات في المجال المشار إليه؛

(ج) دعم إجراء حوارات بشأن السياسات: يشرف الصندوق أحيانا على قيام الشركاء بعقد مؤتمراتهم أو مجتمعاتهم في الأمم المتحدة و/أو يقدم الدعم لتنظيم هذه الاجتماعات، وكمثال على هذا اجتماع قمة المستثمرين بشأن مخاطر المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

(د) إشراك الشركاء باستخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية: تعتبر تكنولوجيا المعلومات مجالا يحدث فيه تآزر قوي بين قدرات القطاع الخاص واحتياجات البلدان النامية. وكمثال على ذلك إشراك الصندوق للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٣ في دعم استخدام التكنولوجيا الدقيقة للاتصال اللاسلكي (Wireless Fidelity) في البلدان النامية عن طريق شن حملة "اختيار موقع على شبكة الإنترنت". ومكّن هذا عدد من شركات سيليكون فالي (Silicon Valley) من التفكير بطريقة خلاقة بشأن إتاحة وصول العالم النامي إلى شبكة الإنترنت.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، استمرت في عام ٢٠٠٣ علاقات الصندوق القوية مع صندوق العالم الأفضل، ورابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة في مجال جهود التوعية الجماهيرية؛ وبدأ مشروعا لإعادة تصميم موقعه على شبكة الإنترنت؛ وأصدر موادا جديدة للتوعية؛ وقام بتجميع قاعدة بيانات تضم أكثر من ٢٠٠ شركة ومؤسسة أعربت عن اهتمامها بالشراكة مع الأمم المتحدة. وتحدث أيضا المدير التنفيذي في عدد من المناسبات، لا سيما مع المؤسسات الأكاديمية، للترويج للشراكة مع الأمم المتحدة.

خامسا - جولات التمويل

٥٧ - بلغت القيمة التراكمية لـ ٣٠٨ منح اعتمدها مؤسسة الأمم المتحدة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، بناء على توصيات المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، ٥٧٠ مليون دولار، جرى تخصيص ما مجموعه ٥٦٣ مليون دولار لتمويل ٢٩٢ مشروعا تمارس أنشطته في أكثر من ١٢١ بلدا، وتشارك فيها ٣٥ من

مؤسسات الأمم المتحدة. وتبلغ القيمة التراكمية للتمويل المشترك من شركاء التمويل الآخرين ١٨٨ مليون دولار، أو ثلث المنح الإجمالية المعتمدة.

٥٨ - واعتمد مجلس مديري مؤسسة الأمم المتحدة مبلغ ٧٣,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٣، تم اعتماد ١٦ مليون دولار منها في دورة التمويل الثالثة عشرة و ٣٣ مليون دولار في دورة التمويل الرابعة عشرة؛ وعلاوة على ذلك، تم اعتماد مبلغ قدره ٢٤,٧ مليون دولار في الفترات التي تتخلل انعقاد دورات المجلس. ولدى توزيعها حسب المجال البرنامجي، توزعت المنح الخاصة بهذه السنة على النحو التالي: صحة الطفل، ٤٤ مليون دولار لتسعة مشاريع؛ والسكان والمرأة، ٦,٢ مليون دولار لـ ١٤ مشروعاً؛ والبيئة، ١٨,٤ مليون دولار لـ ١٨ مشروعاً؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان، ٢,٩ مليون دولار لخمس مشاريع، و ٢,٢ لأربعة مشاريع في إطار المبادرات الاستراتيجية.

سادساً - الترتيبات التشغيلية والمالية

٥٩ - وافق صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، بوصفه الأداة الإدارية في الأمم المتحدة لصرف المنح المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة، على ما مجموعه ٥١١ مليون دولار لـ ٢٦٧ مشروعاً وتلقى، في عام ٢٠٠٣، ما مجموعه ٥٩ مليون دولار من التبرعات النقدية من المؤسسة لتمويل احتياجات المشاريع السنوية، وبلغ بذلك مجمل الأموال المحولة إلى الصندوق على مدى خمس سنوات ٤٢٤ مليون دولار. وعلى الرغم من أنه قد تمت الموافقة على دفع احتياجات المشاريع لدى طلبها، فإنه يجري تحويل الاحتياجات النقدية إلى الشركاء المنفذين فقط على أساس الحاجة الظاهرة.

٦٠ - ومكنت الشراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة آليات ائتمانية جديدة من تمويل البرامج. وتتيح قدرة المؤسسة على تلقي وإدارة التبرعات من الجهات المانحة بالقطاعين العام والخاص لجهات أخرى مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومبادرة منظمة الأغذية والزراعة بشأن حصاد المستقبل، بالإسهام في قضايا الأمم المتحدة وتقديم منح تخصص من الضرائب.

٦١ - ويلتزم الصندوق بأداء مهمته بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وخلال عام ٢٠٠٣، جرى إدخال عدد من التعزيزات على عمليات الصندوق. وبناء على توصية من مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، قدم الصندوق ميزانيته الأولى على أساس النتائج لعام ٢٠٠٣ إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أجل استعراضها السنوي. وأعد تقرير الأداء ذي الصلة من أجل استعراضه بعد انتهاء عام ٢٠٠٣ بفترة قصيرة. وأدخلت

أيضا تحسينات إدارية لمعالجة عبء العمل المتزايد أو تنفيذ ملاحظات مراجعة الحسابات. وعلى سبيل المثال، ومن أجل تحييد استخدام شكل موحد للإبلاغ بالنسبة لجميع الشركاء، تم استحداث نماذج معيارية لمكاتب وإدارات الأمم المتحدة لغرض الإبلاغ عن نفقات المشاريع وتقديم الطلبات الداعمة لتجديد الموارد النقدية. وأسفر هذا الجهد أيضا عن توضيح الاحتياجات من المعلومات في نهاية العام، وزيادة تبسيط تقديم التقارير المالية في نهاية العام بالنسبة لمكاتب وإدارات الأمم المتحدة. وجرى تعزيز التوجيه الدوري المقدم من الصندوق إلى الشركاء المنفذين بإضافة آخر المعلومات المثبتة في سجلات الصندوق والمتعلقة بإيرادات ونفقات المشاريع للتمكين من سهولة توافق البيانات المالية بين الصندوق وشركائه المنفذين. وقرر الصندوق ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بالأمانة العامة للأمم المتحدة الأخذ بتدابير للنظر في المزيد من التقارير الواردة من الشركاء المنفذين لكفالة إجراء حساب أكمل للمبالغ قيد التحصيل من الشركاء المنفذين. وبناء على توصية من مراجعي الحسابات أيضا، أضيفت حواشي إلى البيانات المالية لتعزيز المعلومات من أجل مستخدم البيانات.

٦٢ - ويستكشف الصندوق نهجا يستند إلى النتائج لوضع تقارير التطوير والأداء للمشاريع. وأجريت مشاورات مع الشركاء المنفذين بهدف إجراء مسح للآليات القائمة وتحديد طريقة فعالة للقيام بالإبلاغ بالنتائج. ومن المقرر إجراء المزيد من المشاورات في عام ٢٠٠٤ لتحديد استراتيجية وخطة للتنفيذ. وفي عام ٢٠٠٣، تم وضع الميزانية الإدارية وتقرير الأداء للصندوق في شكل يستند إلى النتائج وتمت مقارنة الإنجازات ومؤشرات الأداء المتوقعة بالنتائج المحققة.

سابعاً - الاستنتاجات

٦٣ - كلما تطورت الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، تضطلع كلا المنظمين بمجموعة متنوعة أكبر وأكثر تعقيدا من الأعمال. وتشمل نتائج الأدوار الموسعة: (أ) ترابط أكبر بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة؛ (ب) وعي جماهيري أكبر ببرامج وأنشطة الأمم المتحدة؛ (ج) تعزيز احتمالات إقامة شراكات مع كيانات خارجية في المستقبل؛ (د) زيادة اللجوء إلى الصندوق للحصول على خدمات الشراكة والمعلومات.

٦٤ - ويعمل الصندوق حاليا أيضا، بوصفه الفرع التشغيلي للأمين العام في الشراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة، باعتباره مجمعا لتقديم خدمات الشراكة للكيانات الخارجية ومنظومة الأمم المتحدة. وفي الهدف رقم ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية أقرت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بالحاجة إلى تطوير الشراكات مع عناصر فاعلة غير حكومية بغية

تحقيق الأهداف. وهناك اعتراف على نطاق واسع الآن باعتبار المنظمات غير الحكومية، ودوائر الأعمال الخيرية، والقطاع الخاص كشركاء ذوي قيمة كبيرة في التنمية وتنفيذ الاستراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف وغيرها من أهداف المنظمة.

٦٥ - وشكل العمل مع مؤسسة الأمم المتحدة قصة نجاح هائلة بالنسبة لتعاون الأمم المتحدة مع العالم الخارجي، وكنتيجة لهذا النجاح نشأ طلب أكبر وتوقعات أكبر بالنسبة لإقامة شراكات للقطاعين العام والخاص مع منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه لكي يقدم الصندوق هذه الخدمات بطريقة فعالة، فإنه سيحتاج إلى قاعدة للدعم أوسع نطاقا للوفاء بالطلب المتزايد على دوره المزدوج.

٦٦ - ويعتبر الآن نهج تيد تيرنر المفعم بالخيال كنموذج لشركاء آخرين للمشاركة في قضايا الأمم المتحدة. ويمكن استخدام مساهمات المؤسسة خارج الميزانية بطرق لا يمكن استخدام الأموال الأساسية بها، مما يفتح احتمالات الابتكار والعمل الخلاق وهو ما ليس في إمكان المنظمة الاضطلاع به بمفردها. وعن طريق منح التحدي المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة، تقدم شركاء آخرون للتعاون في قضايا الأمم المتحدة. وختاماً، يوفر أيضاً دور العنصر الداخلي/الخارجي لمؤسسة الأمم المتحدة فائدة فريدة في مجال الدعوة بالنسبة للمنظمة في قدرتها على تعزيز تفهم الشركاء المحتملين والجمهور العادي للأمم المتحدة.

الحواشي

(١) يرأس المجلس نائبة الأمين العام ويتألف من أعضاء يعملون بصفتهم الشخصية؛ للاطلاع على قائمة الأعضاء، انظر المرفق الأول.

المرفق الأول

تشكيل المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

لويز فريشت، نائبة الأمين العام

لينكولن س. تشن، مبادرة الإنصاف العالمي

كاترين برتيني، وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية

خوزيه أنطونيو أوكانبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مرجاتا راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة)

افتخار أحمد شودري، رئيس اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة (الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة)

ماري أوكس سميث، عضو قسم تكنولوجيا المعلومات من أجل التعليم والصحة، في البنك الدولي

فرانكلين أ. توماس، فريق الدراسات بمؤسسة فورد (الرئيس السابق لمؤسسة فورد)

أمير أ. دوسال، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (عضو بحكم منصبه).

المرفق الثاني

المشاريع الممولة من مؤسسة الأمم المتحدة حسب مجال البرنامج

اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤		الموافقات في عام ٢٠٠٣		المجموع		المساهمون:	
عدد	القيمة (دولارات الولايات المتحدة)	عدد	القيمة (دولارات الولايات المتحدة)	عدد	القيمة (دولارات الولايات المتحدة)	مأخوذ آخرون	مؤسسة الأمم المتحدة
٤٧	١٩٩ ٣٢٣ ٦٨١	٦	٤٣ ٩٦٦ ٠١٦	٥٣	٢٤٣ ٢٨٩ ٦٩٧	١٢٦ ٦٣٣ ٤٣٩	١١٦ ٦٥٦ ٢٥٨
٧٢	١١٩ ٨٠٣ ٧٩٠	٨	٦ ٢٥٠ ٠٠٠	٨٠	١٢٦ ٠٥٣ ٧٩٠	١٣ ٢٩٦ ٣٨٩	١١٢ ٧٥٧ ٤٠١
٧٦	١١٦ ٠١١ ٤٢١	١٧	١٨ ٤٥٠ ٠٠٠	٩٣	١٣٤ ٤٦١ ٤٢١	٣٤ ٨٧٤ ٥٠٠	٩٩ ٥٨٦ ٩٢١
٤١	٤٣ ١٣١ ٠٠١	٥	٢ ٨٦٠ ٠٠٠	٤٦	٤٥ ٩٩١ ٠٠١	١٢ ٧٢٥ ٠٠٠	٣٣ ٢٦٦ ٠٠١
١٦	١١ ٥٢٤ ٠٥٦	٤	٢ ١٥٧ ٦٠٠	٢٠	١٣ ٦٨١ ٦٥٦	٤٠ ٠٠٠	١٣ ٦٤١ ٦٥٦
٢٥٢	٤٨٩ ٧٩٣ ٩٤٩	٤٠	٧٣ ٦٨٣ ٦١٦	٢٩٢	٥٦٣ ٤٧٧ ٥٦٥	١٨٧ ٥٦٩ ٣٢٨	٣٧٥ ٩٠٨ ٢٣٧